البـــاب الأول
في بيانِ الحديثِ المأثورِ في افتراقِ الأمة

أخبرَنا أبو سهْلٍ بشر بْنِ أحمدَ بْنِ بَشَّار الإسفراييني، قال: أخبرنَا عبدُ الله بنُ ناجيةَ قالَ: حدَّثَنا وَهبُ بنُ بقيَّةَ عن خالدِ بن عبدِ الله عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هُريرة قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «افترَقتِ اليهود على إحدى وسبعين فِرقةً وتفرَّقت النصارى على اثنتين وسبعين فِرقة وتفترِقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فِرقة».

أخبرنا أبو محمدٍ عبدُ الله بن محمد بن عليِّ بن زياد السميذي العدلُ الثقة. قال: أخبرنا أحمد بن الحسَن بن عبد الجبَّارِ، قال: حدثنا الهيثمُ بن خارجة قال: حدثنا إسماعيلُ بن عباس عن عبدِ الرحمَن بن زياد بن أنْعُم عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرٍو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتينَّ على أمتي ما أتى على بني إسرائيل (١ب، ١٢) تفرَّقَ بنو إسرئيل على اثنتين وسبعينَ ملَّةً وستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين ملة تزيد عليهم ملة. كلهم في النار إلَّا ملةً واحدةً» قالوا يا رسول الله: من الملة الواحدة التي تنقلب[1]. قال: «ما أنا عليه وأصحابي».

أخبرَنا القاضِي أبو محمدٍ عبد الله بن عمر المالكيُّ. قال: حدثنا أبي عن أبيهِ قال: حدثنا الوليدُ بنُ مسلمةَ قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ. قال: حدَّثنا قتادة عن أَنسٍ عن النبيِّ -عليهِ السلام- قال: «إنَّ بني إسرائيل افترقت على إحدَى وسبعين فِرقةً وإنَّ أمتي ستفترق على ثِنتين وسبعين فِرقةً كلُّها في النارِ إلَّا واحدةً وَهِيَ الجماعة» قال عبدُ القاهر: للحديث الواردِ في افتراق الأمة أسانيدُ كثيرة.

---

(١) أي تنقلب راجعة عن النار.

وقد رواهُ عن النبيِّ ﷺ جماعةٌ من الصحابةِ كأنَسِ بنِ مالكٍ، وأبي هُرَيْرةَ، وأبي الدرداء، وجابر، وأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، وأُبَيِّ بن كعب، وعبدِ الله بن عمرِو بن العاصِ، وأبِي أمامةَ، وواثلة بن الأسقع، وغيرِهم. وقد رُوِيَ عن الخلفاءِ الراشدين أنَّهم ذكروا افتراق الأمةِ بعدَهم فِرَقًا وذكروا أنَّ الفرقةَ الناجية منها فرقة واحدةٌ وسائرُها على الضلالِ في الدنيا والبوار في الآخرة.

ورُوِيَ عن النبي ﷺ ذمُّ القدريَّة وأنهم مجوسُ هذه الأمة، وروي عنه ذمُّ المرجئة مع القدرية. وروي عنهُ أيضًا ذمُّ المارقينَ وهمُ الخوارِجُ، ورُوي عن أعلامِ الصحابةِ ذَمُّ القدَريَّة والمُرْجئةِ والخوارج المارقة، وقد ذكرهم عليٌّ - رضيَ الله عنه- في خطبتِه المعروفة بالزَّهراء وبرئ فيها (١٢ و٢ب) من أهل الأديموات.

وقد علمَ كلُّ ذِي عقلٍ من أصحاب المقالاتِ المنسوبةِ إلى (...)[1] أنَّ النبيَّ -عليه السلام- لم يُرِد بالفِرقِ المذمومةِ التي (...)[2] أهل النارِ فِرَقَ الفقهاءِ الذينَ اختلفوا في فروعِ الفقهِ معَ اتفاقِهم على أصولِ الدِّين؛ لأنَّ المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروعِ الحلال والحرام على قولين: (أحدِهما) قول مَن يرى تصويبَ المجتهدين كلهم في فروعِ الفقهِ وفِرَقُ الفقهِ كلها عندَهم مصيبونَ، (والثاني): قولُ من يرى في كل فرعٍ تصويب واحد من المختلفين فيهِ وتخطئة الباقين من غير تضليل منهُ للمخطئ فيهِ وإنما فصَّل النبيُّ -عليهِ السلامُ- بذِكرِ الفِرَقِ المذمومةِ؛ فِرَق أصحاب الأهواءِ الضالةِ الذين خالفوا الفِرْقَةَ الناجيةَ في أبوابِ العدلِ والتوحيد، أو في الوعدِ والوعيدِ، أو في بابَيْ القدَرِ والاستطاعةِ، أو في تقدير الخير والشرِّ، أو في باب الهدايةِ والضلالةِ، أو في باب الإرادة والمشيئةِ، أو في باب الروية والإدراك، أو في باب صفات الله -عزَّ

---

(١) هنا بياض بالأصل ولعل الساقط (الإسلام).
(٢) هنا بياض بالأصل ولعل الساقط (عدَّها من).

وجَلَّ- وأسمائِه وأوصافهِ، أو في بابٍ من أبواب التعديل والتجويز، أو في بابٍ من أبواب النُّبوَّةِ وشرُوطها، ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهلُ السنَّة والجماعة من فريقَيْ: الرأي والحديث على أصلٍ واحدٍ خالفهم فيها أهلُ الأَهواءِ الضالةِ منَ القَدَرِيةِ والخوارج والرَّوافِضِ والنَّجَّارية والجهمية والمجسمة والمشبِّهة ومَنْ جرى (...)[1] من فرق الضلال، فإنَّ المختلفينَ في العدلِ والتوحيد (٢ب و ١٣) والقبور والأسلاف متَّحدو الرَّوية والصفات والتعديل والتجويز، وفي شروط النُّبوَّة والإمامة يكفِّرُ بعضُهم بعضًا فصحَّ تأويلُ الحديث المرْوِيِّ في افتراق الأُمة ثلاثًا وسبعين فِرقةً إلى هذا النوع من الاختلاف دون الأنواع التي اختلفت فيها أئِمَّةُ الفقْه منْ فروعِ الأحكام في أبوابِ الحلال والحرام، أو ليس فيما بينهم تكفيرٌ ولا تضليلٌ فيما اختلفوا فيهِ من أحكامِ الفروعِ وسنذكرُ الفرقَ التي رَجعَ إليهم تأويلُ الخبرِ المرْوِيِّ في افتراق الأمة في الباب الذي يلي ما نحن فيه إن شاءَ اللهُ -عَزَّ وجَلَّ.

---

(١) هنا بياض بالأصل ولعل الساقط (مجراهم).